

جامعة حمص
كلية الحقوق
سلم تصحيح امتحان مقرر تنافس قوانين
لطلاب السنة الرابعة الدورة الثانية
للعام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

جواب القسم الأول: أجب عن السؤالين التاليين: (٢٥ درجة):

جواب السؤال الأول: حلل قاعدة الإسناد الواردة في الفقرة الثانية من المادة /١٨/ إلى أركانها مع بيان نوع الضوابط. (١٥ درجة).

- المسألة المسندة: شكل الوصية وشكل سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت.
- ضابط الإسناد: ضابط انتقائي من ضابطين: ١- جنسية الموصي وقت الإيصاء (ضابط متغير تم ضبطه من حيث الزمن وقت الإيصاء)، أو ٢- مكان إبرام الوصية.
- القانون الواجب التطبيق: القانون الوطني للموصي وقت الإيصاء ، أو ٢- قانون الدولة مكان إبرام الوصية.

جواب السؤال الثاني: (١٠ درجات).

التشابه والاختلاف بين فكرة التحايل على القانون ومفهوم النظام العام هي:

- فهما يتشابهان من حيث النتيجة وهي استبعاد القانون الواجب تطبيقه؛ ولكنهما يختلفان:
- ١- من حيث الاعتبارات: ففي الدفع بالتحايل على القانون يؤخذ بعين الاعتبار حيل وأفعال ذوي المصلحة، أما في النظام العام فيؤخذ بالاعتبار مضمون القانون الأجنبي.
- ٢- ومن حيث الهدف: فالتحايل على القانون يستهدف المحافظة على مفعول القانون المختص الذي تم استبعاده والتحايل عليه سواء كان قانوناً وطنياً أم أجنبياً. أما النظام العام فيستهدف استبعاد القانون الواجب تطبيقه المخالف للنظام العام.
- والفقه السائد يرى في التحايل على القانون مظهراً من مظاهر تطبيق مفهوم التعسف في استعمال الحق، ينطوي بشكل أساسي على فكرة الباعث غير المشروع.

أجوبة السؤال الثاني: أجب بصح أو خطأ مع التعليل: (٥ × ١٠ = ٥٠ درجة) :

- ١) الإحالة لا تعني نقل الاختصاص القضائي من المحاكم الوطنية إلى المحاكم الأجنبية.
- صح؛ لأن الإحالة تعني نقل الاختصاص التشريعي في موضوع النزاع من القانون الأجنبي الواجب تطبيقه بمقتضى قواعد الاسناد الوطنية إلى قانون القاضي أو إلى قانون أجنبي آخر وذلك بمقتضى قواعد الاسناد في القانون الأجنبي الواجب تطبيقه. وليس نقل الاختصاص القضائي من المحاكم الوطنية إلى المحاكم الأجنبية.
- ٢) يعمل بالدفع بالتحايل على القانون لحماية القانون الوطني المختص.

- خطأ؛ لأنه يعمل بالدفع بالتحايل على القانون لحماية القانون المختص الذي تشير به قواعد الإسناد سواء كان قانوناً وطنياً أم أجنبياً للحيلولة دون العبث بقواعد الإسناد الوطنية والخروج بها من غاياتها الأساسية.

٣) الصفة الخاصة في تنازع القوانين تعني قيام تنازع بين القوانين الخاصة في دولة واحدة.

- خطأ؛ لأن الصفة الخاصة في تنازع القوانين لا تعني قيام تنازع بين القوانين الخاصة في دولة واحدة، بل التنازع بين قانون خاص وطني وقانون خاص أجنبي، كالتنازع بين قانون الأحوال الشخصية السوري وقانون الأحوال الشخصية الفرنسية مثلاً.

٤) القواعد المادية للقانون الدولي الخاص تقوم على قواعد الإسناد.

- خطأ؛ لأن القواعد المادية للقانون الدولي الخاص تطبق مباشرة على نزاعات الأفراد المشتملة على عنصر أجنبي دون المرور عن طريق قواعد الإسناد في قانون القاضي.

٥) لا يترتب على تقرير الصفة الآمرة قواعد الاسناد خمس نتائج.

- صح؛ لأنه يترتب على تقرير الصفة الآمرة قواعد الاسناد ثلاث نتائج هي:

١- وجوب انصياع القاضي لها، باعتبارها من أوامر المشرع الوطني، وتطبيق القانون الأجنبي الذي تشير بتطبيقه.

٢- إن القانون الأجنبي يستمد قوة نفاذه في دولة القاضي من قواعد الاسناد الوطنية.

٣- يخضع الخطأ في تطبيق قواعد الاسناد الوطنية لرقابة محكمة النقض ويجوز بالتالي التمسك بها لأول مرة أمام هذه المحكمة.

جواب القسم الثالث: اختر الإجابة الصحيحة وفقاً لقواعد الإسناد السورية: (٥ × ٥ = ٢٥ درجة):

١) (B) القانون اللبناني (قانون بلد المقصد "البلد المصدرة إليه البضاعة").

٢) (C) القانون الإماراتي (قانون جنسية الزوجة).

٣) (B) القانون المصري (قانون مكان النشر الرئيسي).

٤) (D) القانون السويسري (قانون موقع المال).

٥) (A) القانون السوري (قانون القاضي).

انتهت الأجوبة.

أستاذ المقرر

د. صبحي العادلي